مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: التسامح في المنظور الاسلامي (الدولة العثمانية انموذجاً)
اسم الكاتب: م.م. حذيفة فتح الله علي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/9772
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 11:46 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Journal of Anbar University for Law and Political Sciences
مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية
P. ISSN: 2706-5804 E.ISSN: 2075-2024
Volume 15- Issue 2- September. 2025
المجلد ١٥- العدد ٢ – ايلول ٢٠٢٥

Tolerance in the Islamic Perspective The Ottoman State as a Model

[1] Asst. Lecturer .Hudhayfah Fathallah Ali
College of Political Science/University of Mosul
1: Email: Hothaifa.fathallah@uomosul.edu.iq
2: Email:

Abstract:

Tolerance is one of the pillars of Islam and Islamic thought, as it holds great significance that positively impacts political life, social reality, and the prevailing culture. Tolerance serves as a fundamental pillar encompassing values in all their aspects, with its source being the Holy Qur'an and the Prophetic Sunnah. It has become an inherent feature of ruling authorities throughout Islamic history, from the era of Prophet Muhammad (peace be upon him) to the Ottoman Empire, which established a living historical model of coexistence and tolerance while acknowledging differences.

As a deeply rooted principle in the foundations of Islam and its open-minded intellectual framework, others were not forced to accept Islam; rather, they were accepted and allowed to exist within a framework of rights and responsibilities. This granted non-Muslims the ability to live in peace and security alongside Muslims within a shared society. The spread of tolerance in the Ottoman society can be attributed to a combination of social, political, and geographical factors. However, the most significant factor was religion, which ultimately shaped the Ottoman society into one that was harmonious, interactive, and open, respecting diversity within itself.

This approach to tolerance continued until the late period of the Ottoman state, which witnessed unrest and turmoil before the outbreak of World War I in 1914. This confirms that tolerance was a fundamental principle and an essential component of the Ottoman political and social fabric.

DOI
https://doi.org/10.37651/aujlps.2025.157788.1471

Submitted: 24/2/2025
Accepted: 19/3/2025
Published: 1/9/2025

Keywords:
Tolerance
political tolerance
areas of tolerance
pillars of Islamic tolerance
minorities in the Ottoman Empire.

©Authors, 2024, College of Law University of Anbar. This is an open-access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

التسامح في المنظور الاسلامي الدولة العثمانية انموذجاً

[١] م.م. حذيفة فتح الله علي
[١] كلية العلوم السياسية/جامعة الموصل

الملخص:

يعد التسامح واحداً من أعمدة الدين والفكر الاسلامي لما له من أهمية كبرى تؤثر بشكل إيجابي على الحياة السياسية والواقع الاجتماعي والثقافة السائدة، فالتسامح ركيزة أساسية جامعة للقيم بشتى جوانبها مصدرها القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، وقد أضحى قرينة متلازمة للسلطة الحاكمة على مر العصور الاسلامية ابتداءً من عهد الرسول محمد (ﷺ) وانتهاءً بالدولة العثمانية التي سطّرت نموذجاً تاريخياً حياً للتعايش مع وجود إقرار بالاختلاف، وكقاعدة راسخة في ثوابت الدين والفكر الاسلامي المنفتح لم يجبر الآخر على قبول دعوة الاسلام بل قُبِلَ وجوده ضمن سلسلة من الحقوق والواجبات أتاحت بموجبها لغير المسلم العيش بسلام وطمأنينة مع المسلم ضمن المجتمع الواحد، هذا ويُعزى انتشار مظاهر التسامح إلى مجموعة من الأسباب دينية واجتماعية وسياسية وجغرافية جعلت في النهاية من المجتمع العثماني مجتمعاً متفاعلاً ومتناغماً ومنفتحاً يحترم التعددية الثقافية الموجودة في داخله، حيث استمرت هذه الحالة حتى أواخر عهد الدولة التي سادتها الفوضى والقلاقل قُبيل اندلاع الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤، وهذا ما يؤكد أن التسامح كان عنصراً مهماً من عناصر النسيج السياسي والاجتماعي العثماني.

الكلمات المفتاحية: التسامح، التسامح السياسي، مجالات التسامح، ركائز التسامح الاسلامي، الأقليات في الدولة العثمانية.

المقدمة

يعد التسامح واحداً من المفاهيم الانسانية الايجابية التي تعددت بشأنه الاتجاهات والآراء ذلك لأنه يعمّق العلاقات بين البشر فيرسي الأساس للتصالح والتضامن بين الأمم والشعوب، فهو يُعنى بمبدأ التعدد الانساني، وسيتم في هذا البحث تناول التسامح من خلال تحديد مفهومه ومجالاته والقاء الضوء على التسامح في الاسلام كما نصت عليه المصادر الاسلامية المتمثلة بالقرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، كما تقدم الدراسة مثالاً حياً للتسامح الذي كان سائداً ضمن الدولة العثمانية حيث كانت تضم جماعات دينية وعرقية شتى سطّرت مثالاً للتعايش والتسامح مما دفع السلطة العثمانية إلى تبني التسامح وجعله منهجاً للحكم وهذا

ما تؤكده الوقائع التاريخية خصوصاً بعد تأطير هذا المبدأ وحصره في (ديوان الملل) حاله حال بقية الدواوين التي كانت تمثل أعمدة الحكم السياسي العثماني.

أولاَ: أهمية البحث:

لا غرو أن موضوع التسامح من الموضوعات المهمة والحاجة إليه ضرورة ملحة، فهو ذو قيمة علمية متعددة، إذ فيه إبراز لجانب عظيم من جوانب الصورة الحقيقية للحضارة الاسلامية فضلاً عن أن البحث في موضوعات التسامح مطلب لابد منه لأن العالم من حولنا أصبح قرية واحدة تلاقت فيها ثقافات الشعوب وامتزجت فيها العادات والتقاليد والخصوصيات، لابد للفرد أن يتحلى بدرجة كبيرة من التسامح تؤهله للتعايش بدون اللجوء إلى التعصب والانغلاق والتطرف المؤدي في نهاية المسار إلى ممارسة العنف.

ثانياَ: اشكالية البحث:

تتمثل اشكالية البحث في محاولة فهم سياق التسامح في إطاره الاسلامي من خلال مصادره الأصلية المتمثلة بالقرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، وفهم محورية التسامح وحضوره في المنظومة القانونية والسياسية للدولة العثمانية كتطبيق عملي لما جاء في الشريعة الاسلامية، وفي هذا الإطار سنحاول قدر الامكان الإجابة عن جملة من التساؤلات التالية:

ما هو التسامح؟ وما هي مجالاته؟ وما هي ركائز التسامح الاسلامي؟ وكيف استطاعت الدولة العثمانية أن تجعل التسامح ركيزة أساسية في مشروعها السياسي؟

ثالثاً: فرضية البحث:

تنطلق فرضية البحث لاثبات رؤية مفادها أن التسامح ركيزة أساسية ومنهج للتعامل بين المسلمين انفسهم وبينهم وبين غيرهم من الأقليات الأخرى في اطارالنظام السياسي الاسلامي مصدره القرآن الكريم والسنة النبوية وقد تبنته الدول الاسلامية كسياسة متبعة على مر العصور خصوصاً الدولة العثمانية وهو ما انعكس بشكل ايجابي داخل الدولة لاسيما في التعامل مع الأقليات.

رابعاً: مناهج البحث:

انطلاقاً لما جاء في اشكالية البحث وفرضيته سيعتمد البحث على المنهج التاريخي فضلاً عن المنهج الوصفي-التحليلي للوصول إلى غايات البحث الأساسية.

خامسا: هيكلية البحث:

تم تقسيم البحث فضلاً عن المقدمة والخاتمة على ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول الإطار النظري المفاهيمي، في حين ناقش المبحث الثاني ركائز التسامح الاسلامي، بينما تطرق المبحث الثالث إلى التسامح في ظل الدولة العثمانية.

I. المبحث الأول

الإطار النظري المفاهيمي

توجد العديد من المفردات والمصطلحات المتداولة التي تحتاج الى تحديد دقيق لمعانيها ودلالاتها، لأن استخدام هذه المصطلحات بشكل غير دقيق قد يؤدي الى تشويه معناها على مستوى المضمون، كما انه يجعلها عرضة للتوظيف السياسي والايديولوجي.

لذلك فإن تحديد معنى المصطلحات والمفردات المتداولة يساهم في خلق الوعي الاجتماعي الصحيح لها، ومن هذه المصطلحات التي تحتاج إلى تحديد معناها الدقيق وضبط مضمونها مصطلح التسامح، حيث ان هذا المصطلح متداول بشكل كبير في كل البيئات الايديولوجية والسياسية والاجتماعية والثقافية ويتم التعامل معه باعتباره أحد ثوابت المجتمعات المتقدمة في عصرنا الراهن، ولتحديد معنى التسامح ومجالاته سيتم تقسيم المبحث إلى مطلبين، المطلب الأول سيتناول مفهوم التسامح في حين سيتناول المطلب الثاني مجالات التسامح.

I.أ. المطلب الأول

مفهوم التسامح

ابتداءً لابد لنا من القول أن مفهوم التسامح ازدهر وانتشر في صراعات البروتستانت مع الكاثوليك التي تحولت إلى حروب طويلة الأمد في أوربا وكانت من وراءها الهجرة الكثيفة للبروتستانت إلى الأراضي الجديدة في أمريكا[١]، فالتسامح نشأ ليعبر عن تحول في العقلية نتيجة لعلاقة جديدة تمثلت في الاعتراف المتبادل بين القوى التي استمرت في الصراع طوال القرن السادس عشر داخل الدين الواحد، وقد ظل هذا المفهوم يحمل اثار هذه الاشكالية الدينية التي نشأ في حضنها والتي جعلت منه قبل كل شيء نداءً للمحبة والرحمة والاحسان للناس بعامة كما عبّر عن ذلك جون لوك وبالضبط في كتابه (رسالة في التسامح)، صحيح أن المفهوم لم يلبث أن شُحن فيما بعد بحمولات تجاوزت الحقل الديني لتطال المجال السياسي

(١) رضوان السيد، *في الحاجة إلى التسامح*، احمد شوقي بنيوب وآخرون، *الطائفية والتسامح والعدالة الانتقالية من الفتنة إلى دولة القانون*، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٣)، ص ١٠٩.

والاجتماعي والثقافي فأدى في النهاية إلى التسليم بالحق في الاختلاف في الاعتقاد والرأي وليغدو دعامة من دعائم الحداثة السياسية والفكرية[١].

والتسامح في اللغة الاجنبية مكون من كلمتين لاتينيتين هما (tolere) وتعني يعاين أو يقاسي و(tolerantia) وتعني التساهل ، ومن ثم يكون المعنى هو الاستعداد لتحمل وقبول الغير رغم اختلافه في المعتقدات والعادات والثقافات[٢].

ففي المفاهيم الغربية يحمل مفهوم التسامح في أصل تناوله اللغوي معنى ترك الحرية للآخر بشكل غير مريح وفيه من الضغط على النفس، وهذا ما نفهمه من دلالة فعل تسامح (tolere) فقد استعير من اللغة اللاتينية سنة (١٣٩٣م) وكان يدل وقتها على المعنيين (حمل وتحمل) وانتقل الفعل إلى اللغة الفرنسية حاملاً معه المعنى اللاتيني (تحمل في عناء)، ثم خرج هذا المعنى عن نطاق التداول والاستعمال وعوّض معنى الصبر معنى العناء والألم واكتسب الفعل دلالات التحمل مع التسامح، وقد ظل هذا المعنى متداولاً من العصر الكلاسيكي وصولاً إلى القرن السادس عشر ليأخذ معنى الانفتاح الديني وفي أواخر القرن التاسع عشر استعاد الفعل تسامح دلالة استخدامه الأولى وهي تحمل شيء ما عام (١٨٧٢م)[٣].

أما لفظ التسامح فلا يوجد في المدونات اللغوية العربية ، ولكن جذره موجود وهو السماح والسماحة ومنه أخذ مصطلح التسامح[٤]. وبتحليل الاستخدام اللغوي لهذا الجذر، نلاحظ أن العرب قد استعملوه في المعاني التالية :

١- "الجود: وهو من أكثر المعاني التي تواردت عليها المعاجم، يقول ابن منظور (السماح والسماحة الجود...يقال سمح وأسمح إذا جاد واعطى عن كرم وسخاء)[٥].
٢- المتابعة والانقياد: يقال (وسمحت الناقة في سيرها إذا انقادت وأسرعت)[٦].
٣- المساهلة: وقد ورد ما يدل على هذا المعنى في كلام العرب يقول الرازي في الصحاح (والمسامحة المساهلة وتسامحوا تساهلوا...والتسمح السير السهل)[٧]. والمساهلة كالمسامحة فهما متقاربان وزناً ومعنى[٨].
٤- الموافقة على المطلوب: قال ابن سيده في المحكم (وسامح وافقني على المطلوب أنشد ثعلب:

---

(١) عبد السلام بنبعد العالي، "التسامح والحرية"، *مجلة يتفكرون، مؤسسة مؤمنون بلا حدود، الرباط*، العدد ١، (٢٠١٣): ص ٦.
(٢) علي عباس مراد وفاتن محمد رزق، "التسامح في بعض الحضارات القديمة"، *المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد*، العدد ٢٢، (٢٠١٢): ص ١١٠.
(٣) *معجم لاروس الصغير*، دون دار نشر، (باريس: ١٩٩٠)، ص ٩٦٨.
(٤) عمر حبتور الدرعي، *التسامح في الشريعة الاسلامية تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة انموذجاً*، (أبو ظبي، جامعة محمد الخامس، ٢٠٢٠)، ص ٢٣.
(٥) محمد بن مكرم بن علي ابن منظور، *لسان العرب*، ج٢، (بيروت: دار صادر، ط٣، ١٩٩٣)، ص ٤٨٩.
(٦) محمد بن احمد بن الأزهري، *تهذيب اللغة*، ج٢، (بيروت: دار احياء التراث العربي، ٢٠٠١)، ص ٤٨.
(٧) زين الدين أبو عبد الله الرازي، *مختار الصحاح*، ج١، (بيروت: الدار النموذجية للنشر، ١٩٩٩)، ص ٣٢٩.
(٨) محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، *تاج العروس من جواهر القاموس*، ج٦، (بيروت: دار الهداية، د.ت)، ص ٤٨٦.

لو كنت تُعطي حين تُسأل سامحت لك النفس واحلولاك كل خليل"[١]

يمكن القول أن هذه الاستعمالات اللغوية الأربعة التي أوردتها المعاجم متقاربة تعبر عن اللين ،والعفو، والسهولة ،والتوافق مع المغاير وهو المعنى الذي يعبر عنه لفظ التسامح الذي نتج عنه السلاسة والمرونة في التعامل بين الناس. ويشير المعنى الاصطلاحي للتسامح إلى أنه (موقف ايجابي ومتفهم في العقائد والأفكار، يسمح بتعايش الرؤى والاتجاهات المختلفة بعيداً عن الاحتراب والاقصاء على أساس شرعية الآخر المختلف دينياً وسياسياً وحرية التعبير عن آرائه وعقيدته) [٢].

وثقافة التسامح تعني" ثقافة التعايش السلمي والتشارك المبنية على مبادئ الحرية والعدالة والديمقراطية والسلام والتضامن وهي ثقافة ترفض العنف وتعمل لتثبيت الوقاية من النزاعات في منابعها وحل المشكلات عن طريق الحوار والتضامن "[٣].

ومن ناحية اخرى هناك من يرى أن التسامح" مبدأ سياسي يشير إلى أن الأفراد عليهم أن يتعلموا كيف يعيشون ويسمحون لغيرهم أن يعيشوا، ومن ثم يتيحوا للآخرين ممن يعتنقون رؤى مختلفة عن رؤاهم ممارسة الرؤى دون تدخل منهم "[٤].

لهذا يبدو أن مبدأ التسامح مماثلا للاحترام المتبادل ، وذلك يرجع إلى الرؤية القائلة أن أولئك الذين تتميز طرقهم في الحياة باستخفاف أو ازدراء من قبل الآخرين في المجتمع قد لا يمنحون الحقوق نفسها المكفولة للجميع، ومن ثم لا يصبح في مقدرة التسامح حماية حقوق الجميع إلا عندما يكون ممتزجاً بمبدأ الاحترام المتبادل[٥]. حيث يرى البعض أن في التسامح اضمار لفكرة أساسية وهي أن المتسامح معه هو أقل قيمة من المتسامح لذلك يفضل في هذه الحالة مبدأ الاحترام المتبادل باعتبار أن الاحترام يؤدي إلى التساوي في الحقوق والواجبات بينما التسامح فيه أفضلية لشق على شق آخر[٦].

---

(١) أبو الحسن علي ابن سيده، *المحكم والمحيط الأعظم*، ج١، (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠)، ص ٤٨٨.

(٢) ماجد الغرباوي، *التسامح ومنابع اللاتسامح فرص التعايش بين الأديان والثقافات*، (بغداد: الدار الحضارية الحضارية للطباعة والنشر، د.ت)، ص ٢٠.

(٣) محمد ناصر زعيتر، *موسوعة أشد الناس عداوة*، (حلب: دار الرضوان للنشر، ٢٠٠١)، ص ١٥٦.

(٤) وليم كلي رايت، *تاريخ الفلسفة الحديثة*، ترجمة: محمود سيد أحمد، (القاهرة: المشروع القومي للترجمة، ٢٠٠١)، ص ١١٣.

(٥) ستيفن ديلو، *التفكير السياسي والنظرية الاجتماعية*، ترجمة: ربيع وهبة، (القاهرة: المشروع القومي للترجمة، ٢٠٠٣)، ص ٧٠.

(٦) عبد المجيد الشرفي، "حول التسامح والحرية"، *مجلة يتفكرون، مؤسسة مؤمنون بلا حدود، الرباط*، العدد ١، ربيع، (٢٠١٣): ص ٢٢.

ويرى هابرمس أن التسامح هو ضرب من عقلنة ظاهرة الاختلاف والسعي إلى توفير شروط التعايش السلمي عبر الحوار الذي يعد اعترافاً متبادلاً بين الذوات المتحاورة[١].

وفي العصر الحديث قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة وبناءً على توصية من منظمة اليونسكو التي قررت أن يكون عام (١٩٩٥) عاماً للتسامح، وقد صدر اعلان بذلك ومعه وثائق أصدرتها اليونسكو تحدد معنى التسامح وأبعاده الاجتماعية والدولية ومظاهره الواجبة في التعليم والثقافة وعلاقات الأفراد والدول على السواء، وقد أكد الجزء الخاص بمعنى التسامح النقاط التالية[٢]:

١- التسامح هو احترام واقرار وتقرير التنوع الثري لثقافات عالمنا ولأشكال تعبيرنا وأساليب ممارستنا لإنسانيتنا، ويتعزز بواسطة المعرفة والانفتاح والتواصل مع الآخرين وحرية الفكر والعقيدة والدين.
٢- ليس التسامح تنازلاً أو تعاطفاً أو تساهلاً وإنما هو في المقام الأول إقرار بحقوق الانسان العالمية واحترام الحريات الأساسية للآخرين، لذلك لا يجوز استخدامه بأي حال من الأحوال لتبرير الاعتداء على القيم المبدئية للحقوق والحريات سواء في ممارسة الأفراد أو المجموعات أو الدول.
٣- التسامح هو المسؤولية التي تندعم بها حقوق الانسان وأنواع التعددية بما فيها التعددية الثقافية كما تندعم به الديمقراطية وسيادة القانون، ويستلزم نبذ النزعات التعصبية والاستبدادية وتأكيد المبادئ المنصوص عليها في مواثيق حقوق الانسان.

من كل ذلك نخلص إلى القول بأن "فكرة التسامح تعني القدرة على تحمل الرأي الآخر والصبر على أشياء لا يحبها الانسان ولا يرغب فيها بل يعدها أحياناً مناقضة لمنظومته الفكرية والأخلاقية ذلك أن قبول مبدأ التسامح وفكرة التعايش يعني تجاوز سبل الانقسام الذي يقوم على أساس الدم أو الرابطة القومية أو الدين أو الطائفة أو العشيرة أو غيرها من الناحيتين النظرية والأخلاقية على أقل تقدير"[٣].

ومن خلال ذلك يتخذ مبدأ التسامح منابع متعددة دينية وسياسية وقانونية وعرقية وأخلاقية واجتماعية وفكرية وفلسفية، بل أصبح التسامح ركناً أساسياً من أركان القانون الدولي لحقوق الانسان والقانون الدولي الانساني وهو ضرورة انطلاقاً من كون التسامح ضرورة للتعايش وركيزة أساسية للعدل والحريات الانسانية العامة.

---

(١) نقلاً عن: فاتن أحمد السكافي، "اشكالية التسامح والتعليم الديني"، *مجلة القبس للدراسات النفسية والاجتماعية، الجزائر، جامعة يحيى فارس*، العدد ٢، (٢٠٢٠): ص ٣٧.

(2) Nations UNISCO, Year of united nations for tolerance, 1995, p.3.

(٣) فائز صالح محمود، "التسامح وقبول المختلف في الفكر العربي الاسلامي"، *مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، جامعة الموصل*، المجلد ٩، العدد ٢، (٢٠٠٩): ص ٤٨٠.

I.ب. المطلب الثاني

مجالات التسامح

يتداخل مفهوم التسامح مع الأخلاق والقيم والتنشئة الاجتماعية والتعليمية والدينية والثقافية والوطنية والشخصية والتربوية ومن مجالاته:

أولاً: التسامح الفكري:

يقصد بالتسامح الفكري بأنه موقف ايجابي يتضمن التبادل المبدع للأفكار والرؤى المطروحة واحترامها على أساس مهارات الاتصال والتواصل الفعال والتفكير الايجابي والاعتراف بحق الاختلاف مع الآخر(١). ويتمثل ذلك في نشر الانسان لأفكاره ومبادئه بالسلام فلا يجعل القوة واجتثاث الطرف المقابل وسيلة لبسط سيطرته ونفوذه واظهار ان الصواب معه بل لابد من أن يكون الحوار مبني على الرفق واللين في بيان البرهان والدليل، فان امتنع الطرف الآخر عن الانضواء تحت مظلة الصواب فليس للطرف الأول عليه من سلطان(٢). فالحوار البنّاء يعمل على دحض الصور النمطية والتحامل الذي يمكن أن يكون موجوداً تجاه الأفراد من خلفيات ثقافية أو دينية مختلفة ويساعد في توسيع آفاق المعرفة وفهم أعمق للمعتقدات والثقافات المختلفة مما يسهم في تنمية التسامح الفكري التي تساهم في خلق بيئة من السلام والتعايش السلمي بين الأفراد والمجتمعات ذات الثقافات والديانات المتنوعة، كما تعمل على تعزيز التفاهم والتعاون بين الأديان وتقوية الروابط الاجتماعية ،وتساعد أيضا في تجنب الصراعات بأنواعها التي قد تؤدي إلى انقسامات في المجتمع ،فضلاً عن ذلك فإن التسامح الفكري يعزز من التسامح الديني والحقوق الانسانية ،كما يسهم في بناء مستقبل أفضل وأكثر استدامة(٣).

ثانياً: التسامح السياسي :

يعد التسامح السياسي من السمات المميزة للعديد من الثقافات الغربية المختلفة كما يمكننا أن ننظر إليه على أنه سمة من السمات المميزة للمجتمعات متعددة الثقافات، والتسامح السياسي يقصد به التوافق مع من نختلف معه في الرأي ونتحمله ونحتفظ بمعاناتنا بهدوء في حالة اختلافنا مع الآخرين في آرائهم، أو بمعنى آخر أن مفهوم التسامح السياسي يتضمن

(١) داؤد بن سليمان الظفري، "قراءة في كتاب التسامح الفكري في المؤسسات التعليمية"، *مجلة اشراقة، جامعة نزوى، سلطنة عُمان*، العدد ١٨٠، حزيران، (٢٠٢٤): ص ١٩.

(٢) حسن عبد الجليل العبادلة، "التسامح في القرآن الكريم"، *مجلة جهات الاسلام، سلطنة عُمان*، المجلد ٥، العدد ٢، يناير-يونيو، (٢٠١٢): ص ١٢٧.

(٣) رضية بنت سليمان الحبسية، التسامح الفكري، آب ٢٠٢٣، موقع الرؤية الالكتروني، مقال متاح في شبكة المعلومات الدولية على الموقع: www.alroya.com، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٤/٩/٢.

الاعتراف بأن المجتمع لابد أن يكون لديه الرغبة في تحمل الأشخاص الذين نختلف معهم في الرأي والذين يكونون على خطأ في المعتقد معنا أيضاً كما يتضمن التسامح السياسي فكرة أن كل فرد له الحق في أن يعبر عن رأيه وأن البشر عليهم أن يدركوا ذلك جيداً ولا يحق لأحد أن يكون وصياً على آراءه غيره[١].

ومن هنا يتطلب التسامح السياسي الاعتراف بالآخر سواء كان أقلية أو أغلبية، والاعتراف بحقه في العمل والتنظيم والترويج لفكره السياسي كالحرية والديمقراطية والتعددية وحقوق الانسان، ويعتبر هذا المفهوم اليوم أحد ركائز الفكر السياسي الغربي ،بينما في المقابل نجد ان النظم السياسية في العديد من المجتمعات العربية لا تزال تعاني من الارتباك ، ووجود المظاهر السياسية السلبية التي تعيق تحقيق التسامح السياسي[٢].

ثالثاً: التسامح الاجتماعي :

من الجدير بالذكر أن أعظم مصدر أكد على التسامح الاجتماعي هو القرآن الكريم الذي يعد بمثابة خطاب للعقول، حيث يتضمن مفاهيم الصفح والاحسان ،بالإضافة الى النهي عن التعنت والتعصب والتطرف والغلو،جميع هذه المفاهيم تقدم صورة متكاملة للتسامح في القرآن الكريم كقوله تعالى: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّن بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّاراً حَسَداً مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم مِّن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْحَقُّ فَاعْفُواْ وَاصْفَحُواْ حَتَّى يَأْتِيَ اللّهُ بِأَمْرِهِ إِنَّ اللّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[٣].

تشكل ثقافة التسامح الركيزة الاساسية للرقي الاجتماعي، وهي الفضيلة العليا الناجمة عن تقدم المجتمعات، والدليل الحي على تطورها الثقافي ،فضلا عن كونها عاملا في تعزيز السلام والمحبة والعدالة والمساواة، فالتسامح الاجتماعي هو "عدم تنازل الانسان عن معتقداته أو التغاضي عن بعضها وإنما هي حرية الانسان في التزام ما يعتقده وقبول حرية الآخر في الالتزام وقبول حقيقة البشر بحكم الطبيعة واختلافهم في صورهم وأوضاعهم ولغاتهم وسلوكهم ولهم الحق في العيش بسلام "[٤].

(١) فاطمة رمضان عبد الرحمن، "هل يعد التسامح السياسي أمراً مشروعاً؟" ، *مجلة كلية الآداب للإنسانيات والعلوم الاجتماعية، جامعة الفيوم، مصر*، المجلد ١٢، العدد ٢، تموز، (٢٠١٠): ص ١٠٥٤.
(٢) خولة احمد محمد وغصون خالد شريف، "التسامح الاجتماعي وعلاقته بالسمات الشخصية لدى طلبة كلية التربية الأساسية"، *مجلة كلية التربية، جامعة واسط*، العدد ٢، شباط ، (٢٠٢٠): ص ١٢٣.
(٣) سورة البقرة، الآية ١٠٩.
(٤) خولة احمد محمد وغصون خالد شريف، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٧-١٢٨.

ويمكن قياس التسامح في المجتمعات من خلال أربع فرضيات هي[١]:

١- ان هناك انفتاحاً بين أبناء المجتمع الواحد وهذا الانفتاح له قيمة ثقافية في المجتمع الذي يعيشون فيه.
٢- هناك وجهات نظر ايجابية بين المجاميع المختلفة التي تؤلف المجتمع.
٣- توجد مستويات مرتفعة للتسامح بين أفراد المجتمع ويقل بينهم التعصب.
٤- من الضروري أن توجد درجة من الاهتمام بالمجتمع الأصلي من دون تقليل شأن المجتمعات الأخرى.

رابعاً: التسامح الديني:

يقصد بالتسامح الديني "التعايش بين الأديان وحرية ممارسة الشعائر الدينية والتخلي عن التعصب الديني والانفتاح الفكري تجاه الأفراد الذين يمارسون ديانات وعقائد دينية مختلفة "[٢]. حيث يتمثل التسامح هنا في عدم اكراه الناس على الدخول في أي دين، وعلى المتدين ابراز ميزات دينه وترغيب الناس بدخوله دون أي نوع من أنواع الاكراه[٣].

وقد حثت الأديان العالمية الكبرى على التسامح منذ آلاف السنين وبالأخص الدين الاسلامي، فالتسامح الديني يُحدث مجموعة من الفوائد الوجدانية والروحية ويمكن أن يؤدي إلى حدوث تحوّل مثير في حياة الفرد يؤثربشكل ايجابي على المجتمع والسلطة، ومن هنا تتجلى فوائد المنظور الديني للتسامح التي يمكن حصرها بما يأتي[٤]:

١- يؤثر الدين في العمليات النفسية المتضمنة في التسامح، فبداية يمكن أن يطهّر التسامح الانسان ويجعله مشبعاً بخصال روحية شبيهة بخصال الذات الإلهية، وبهذا يصبح التسامح وفقاً للتعاليم الدينية وسيلة لمحاكاة الله وتنفيذ هدفه واثراء علاقة الفرد بربه ويزود الدين الفرد الذي يتسامح بعدد ضخم من النماذج التي يمكن أن يتمثلها الفرد وذلك على الرغم من الظلم العميق الذي قد تعرض أو يتعرض له.
٢- ان فحص المنظور الديني للتسامح يمكن أن يساعد الباحثين على تقدير مدى ثراء الصياغات الدينية الموجودة وتنوعها بدلاً من وصف التسامح على نحو خاطئ كما لو كان تكويناً كلياً.

---

(1) Berry and R. Kalin, Multi cultural and ethnocentrism in canda of the cognitive behavioral therapies, candian journal press, canda, 1995, pp. 301-311.

(٢) خولة احمد محمد وغصون خالد شريف، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٠.

(٣) حسن عبد الجليل العبادلة، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٨.

(٤) مارك ري وآخرون، *المنظور الديني للتسامح، في ميشيل ماكلو وآخرون، التسامح النظرية والبحث والممارسة*، ترجمة: عبير محمد أنور، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٥)، ص ٥٩-٦١.

٣- ادراك الفروق بين مختلف الأديان في منظورها للتسامح، فلولا وجود التسامح لما كان يعرف الفرد التعاليم الدينية للفرد الآخر.

استناداً لما تقدّم يمكن القول أن التسامح مرتبط بالأخلاق والمجتمع والسياسة والفكر، فهو ينشأ وينمو من سعة الصدر ويعترف بحق الآخرين في تبني ما يناسبهم من أفكار دينية أو مذهبية أو فلسفية، أي قبول الآخر المختلف ، ولكي يعيش جميع الأفراد في المجتمع بشكل طبيعي وسليم ،لابد من ان يتم التفاعل والاندماج بين الأفكار والمذاهب والآراء مع اتاحة المجال للآخرين للدفاع عن أفكارهم وارائهم بحرية تامة، وهذا لا يتحقق إلا بوجود التسامح.

II. المبحث الثاني

ركائز التسامح الاسلامي

التسامح وفق المنظور الاسلامي فضيلة أخلاقية ،وضرورة مجتمعية، وطريق لضبط الاختلافات وإدارتها، والاسلام دين عالمي موجه برسالته الى البشرية جمعاء رسالة تأمر بالعدل وتنهى عن الظلم ،وترسخ دعائم السلام على الأرض ،وتدعو إلى التعيش الايجابي بين جميع البشر في جو من الاخاء والتسامح بين كل الناس دون استثناء.

ومن هذا المنطلق يمكن القول بأن التسامح بمعناه الإسلامي" يعني المساهلة والتساهل واللين في الأفعال والأقوال، والأساس الفكري الذي ينبني عليه التسامح انه ينبع من سماحة الأفكار التي غرسها الاسلام في عقول المسلمين ،ولعل أهمها اعتقاد المسلمين بكرامة الانسان واختلافهم واقع بمشيئة الله (ﷻ)".

ويستند التسامح الاسلامي إلى ركيزتين أساسيتين هما القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة وهذا ما سيتم تناوله في هذا المبحث حيث سيقسم إلى مطلبين، يتناول المطلب الأول :التسامح في القرآن الكريم، بينما سيتطرق المطلب الثاني إلى :التسامح في السنة النبوية المطهرة.

II.أ. المطلب الأول

التسامح في القرآن الكريم

رغم ان لفظ "التسامح" لم يرد صراحة في القرآن الكريم، الا ان الشريعة الإسلامية اشارت الى معناه، من خلال مفاهيم مقاربة تدل عليه ،مثل الدعوة إلى التقوى، والتشاور، والتعاون، والتواصي ،والتراحم ،والتعارف ،وهي جميعها صفات تعبر عن التسامح مؤكدة بذلك حق الاختلاف بين البشر، والاختلاف آيات بينات وان كان لا يلغي الائتلاف[١]. والآيات

(١) فائز صالح محمود، مصدر سبق ذكره، ص ٤٧٨.

القرآنية الكريمة الواردة في هذا الخصوص عديدة منها على سبيل المثال لا الحصر قوله تعالى: ﴿ وَإِن تَعْفُوا وَتَصْفَحُوا وَتَغْفِرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[١].

والتسامح في القرآن الكريم يتجلى في العديد من المظاهر التي تؤكدها الآيات الكريمة ومنها:

١- أكد الإسلام على مبدأ حرية العقيدة وعدم الجبرية، وذلك بعدم اجبار الناس على اعتناق الاسلام بقوله تعالى: ﴿ لاَ إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ ﴾[٢]، ويعد هذا المبدأ الأول الذي يخاطب القرآن الكريم مختلف الانماط الثقافية السائدة في زمان نزوله أو الأزمنة اللاحقة ،وسواء كانت هذه الانماط تتمثل في الوثنية أم المسيحية أو اليهودية أم غير ذلك، ونجد أساس التسامح متعلقاً بالأفراد والجماعات متمركزاً في مسألة الحق ضمن البنية القرآنية[٣] بقوله تعالى: ﴿وَقُلِ الْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ فَمَن شَاء فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاء فَلْيَكْفُرْ ﴾[٤]. ومن الجدير بالذكر ان طلب القرآن الكريم من الذين لديهم كتب سماوية وغيرهم اعتناق الاسلام لم يستخدم الاكراه كما في الآية القرآنية: ﴿ إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللهِ الإِسْلاَمُ ﴾[٥]، فقد نفذ مهمته بالدعوة لاعتناق الاسلام ومن لا يتبع الدعوة يتحمل النتيجة أي العقاب يوم القيامة ولم يعطي لأي أحد حق محاسبة غيره على دينه[٦]. وفي مورد آخر يشير الله (ﷻ) إلى عدم جواز فرض الإيمان على الانسان وان واجب الرسول (ﷺ) التذكير والتوضيح والابلاغ وتبقى الحرية مناطة للبشر كي يختاروا ما يشاؤون .[٧] كما تشير في ذلك الآية القرآنية: ﴿ فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنتَ مُذَكِّرٌ ۞ لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ﴾ [٨].

٢- يقر الاسلام حرية الفكر المتمثلة في البحث والمناقشة واختيار المتبنيات المراد اختيارها دون أي تقييد أو شرط أو منع كما تشير الآية القرآنية: ﴿ قُلْ هَـذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَاْ وَمَنِ اتَّبَعَنِي ﴾[٩]. وتنبع حرية الفكر من التأكيد الدائم على ثقافات متباينة وأفكار متعددة مما يستوجب وجود إطار فكري حر يختار ما يشاء من الأفكار ويؤمن بما يعتقد به

---

(١) سورة التغابن، الآية ١٤.
(٢) سورة البقرة، الآية ٢٥٦.
(٣) رغد سليم، "مفهوم التسامح الاسلامي وانعكاسه على واقعية التعايش السلمي"، *مجلة دراسات فلسفية، بيت الحكمة، بغداد*، العدد ٣٦، (٢٠١٥): ص ٦-٧.
(٤) سورة الكهف، الآية ٢٩.
(٥) سورة آل عمران، الآية ١٩.
(٦) هيربرت بوسه، *أسس الحوار في القرآن الكريم دراسة في علاقة الاسلام باليهودية والمسيحية*، ترجمة: أحمد محمود هويدي، *المشروع القومي للترجمة، القاهرة*، (٢٠٠٥): ص ٨٨.
(٧)صالح الحسن، *أب اللاعنف رؤية اسلامية أولية في ثقافة التسامح*، (بيروت: شبكة الفكر للنشر والتوزيع، د.ت)، ص ٣٥.
(٨) سورة الغاشية ، الايتان ٢١-٢٢
(٩) سورة يوسف ، الآية ١٠٨.

بل ونهى الاسلام عن الجمود الفكري الذي يعبر عن أسر العقل في الماضي أو أنماط التقليد والتبعية، حيث دعا القرآن إلى التفكر واستخدام العقل فيما يزيد عن خمسين آية بألفاظ مختلفة، وبالتأكيد فإن حرية التعبير والقول حق طبيعي للإنسان لا جدال عليه في فضاء الحريات العامة[١].

٣- أقر الاسلام مبدأ التعددية مخاطباً الناس جميعاً بلغة الحق مؤكداً أن الناس خلقوا بمشيئة الله (ﷻ)، وأن هذه المشيئة اقتضت الاختلاف وحتمية وجود هذا الاختلاف النمطي التكويني في الحياة، فجاء التنوع الوجودي للبشر بمشيئة الخالق لا المخلوق[٢]، وهذا ما أكده القرآن الكريم بقوله تعالى: ﴿ وَلَوْ شَاء رَبُّكَ لآمَنَ مَن فِي الأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعاً أَفَأَنتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُواْ مُؤْمِنِينَ﴾[٣]. فالإسلام يذكّر بالأخوة الانسانية بين البشر أجمعين ويترك لأهل كل دين دينهم يفهمونه ويطبقونه كما يشاؤون حيث أنه يساوي في الكرامة البشرية والحقوق الانسانية بين جميع الأجناس والألوان[٤].

٤- اعتمد الاسلام حرية الرأي حيث أن امتلاك الانسان حرية العقيدة وحرية الفكر يتطلب بطبيعة الحال اثارة ونشر ما توصل إليه وآمن به من منطلق حقه في اختيار الرأي والعقل والموقف الذي يترتب على هذا الرأي ويأتي القرآن الكريم ليكرس هذا المبدأ [٥] فيقول الباري: ﴿ ادْعُ إِلى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾[٦]. ومن هنا يمكن أن نستشف أن التشريع الاسلامي اعتبر الجهر بالرأي واجباً وليس مجرد حق أو معارضة أو رخصة مشروعة بل وضعها في قالب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولعل مقولة رسول الله (ﷺ) تؤكد ذلك بقوله: (ان اعظم الجهاد كلمة عدل عند سلطان جائر). (الترمذي في سننه عن ابي سعيد الخدري، حديث رقم ٢٢٦٥)[٧].

٥- يدعو الاسلام إلى الصفح والعفو في العلاقة بين المسلمين وبعضهم بعضاً وبينهم وبين غيرهم، وثمة آيات تؤكد ذلك كقوله تعالى: ﴿ فَاعْفُواْ وَاصْفَحُواْ حَتَّى يَأْتِيَ اللّهُ بِأَمْرِهِ إِنَّ اللّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[٨]. كما يؤكد القرآن الكريم على الاحسان في المعاملة سواء على مستوى القول أو الفعل، ومن الآيات القرآنية في هذا المعنى: ﴿ وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسْناً ﴾[٩]، كذلك الآية القرآنية: ﴿ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ

(١) صالح الحسن، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٧.
(٢) رغد سليم، مصدر سبق ذكره، ص ٨.
(٣) سورة يونس، الآية ٩٩.
(٤) عمار طالبي، *ابن باديس حياته وآثاره*، ج١، (بيروت: دار اليقظة العربية، ١٩٦٨)، ص ١٣١.
(٥) صالح الحسن، مصدر سبق ذكره، ص ٣٩.
(٦) سورة النمل، الآية ١٢٥.
(٧) صالح الحسن ،مصدر سبق ذكره، ص ٤٠-٤١.
(٨) سورة البقرة، الآية ١٠٩.
(٩) سورة البقرة، الآية ٨٣.

حَمِيمٌ﴾[١]، وهذه الآية الأخيرة تعبر عن قمة التسامح الذي يدعو إليه الاسلام حتى انه يحث على الحسنى مع الأعداء حتى لكأنهم أصدقاء حميمون[٢].

يحيلنا ما سبق إلى استنتاج مفاده أن التسامح في المنظور القرآني يقوم على التساهل والإيثار بمصلحة الآخرين على المصلحة الخاصة من خلال احترام الآخر المخالف وقبول رأيه والاعتراف به ،إضافة إلى التجنب عن أي تصرف قد يصدر عن الآخر ويكون سيئاً ،فقد أمرنا الله بمعاملة الاخرين بالحسنى ، ويهدف القرآن الكريم من وراء ذلك إلى تحقيق التعايش السلمي بين فئات المجتمع والمجتمعات المغايرة ،مما يعني أن للتسامح قيمة مركزية في الرؤية القرآنية حيث أن الآيات الكريمة تعتمد على تأسيس التسامح الذي يمثل جوهر الشريعة الاسلامية ،ومن هنا يمكننا القول ان التسامح يأتي في مقدمة القيم الأساسية للقرآن الكريم[٣].

II.ب. المطلب الثاني

التسامح في السنة النبوية المطهرة

ان مواقف النبي (ﷺ) لهي جميعها صور منقطعة النظير في السماحة وفق ما تظهره السيرة النبوية بما لا يمكن لهذا البحث أن يستوفيها، ومن ذلك رحمته وتسامحه مع قومه حين بعث الله له ملك الجبال كي يخسف بهم إن أمره النبي بذلك، إلا أن النبي (ﷺ) أبن لهم إلا الخير عسى أن يخرج الله من ذريتهم مَن يؤمن بالله، والآيات الكريمة التي تظهر التسامح في دعوة النبي (ﷺ) كثيرة منها قوله تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾[٤] وكذلك قوله تعالى: ﴿لَقَدْ جَاءكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِالْمُؤْمِنِينَ رَؤُوفٌ رَّحِيمٌ﴾[٥] إلى جانب غيرها من الآيات الكريمة التي تشير الى تسامح النبي (ﷺ)[٦].

لقد كان رسول الله (ﷺ) يطبق مبدأ التسامح حتى مع المنافقين الذين يعلم انهم كذلك، رغم انهم يمثلون أعداء الداخل فقد عفا رسول الله عن ابن ابي سلول مراراً، فزاره لما مرض، وصلى عليه لما مات، ونزل على قبره، وألبسه قميصه، وابن ابي سلول هو الذي آذى رسول

(١) سورة فصلت، الآية ٣٤.
(٢) جمال سند السويدي، "التطرف الديني في العالمين العربي والاسلامي"، *مجلة حمورابي، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد*، العدد ٣٠، ربيع، (٢٠١٩): ص ١٣١-١٣٢.
(٣) عبد الأحد مصطفى عبد الرحمن لو، "نظرية التسامح من منظور الدبلوماسية القرآنية"، ٢٠٢١، ص ٩، ٩، مقال متاح في شبكة المعلومات الدولية على الموقع: www.hbku.edu.qa، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٤/٩/٣.
(٤) سورة الأنبياء، الآية ١٠٧.
(٥) سورة التوبة، الآية ١٢٨.
(٦) حسن عبد الجليل العبادلة، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٢.

الله في عرضه يوم حادثة الافك،" فيقول عمر بن الخطاب لرسول الله: أتصلي عليه وهو الذي فعل وفعل"؟ فيقول النبي (ﷺ): (يا عمر اني خيرت فاخترت قد قيل لي: ﴿ اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لاَ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغْفِرَ اللهُ لَهُمْ ﴾[١] ولو أعلم أين لو زدت على السبعين غفر له لزدت)[٢].

وعلى صعيد التعامل مع الأديان يقول النبي (ﷺ): (إلا من ظلم معاهداً أو انتقض أو كلفه فوق طاقته أو أخذ منه شيئاً بغير طيب نفس فأنا حجيجه يوم القيامة)[٣].

وفي وثيقة المدينة المنورة التي تعد أول دستور إسلامي يدل على التسامح والتعددية الدينية حيث نظمت الوثيقة علاقات سكان المدينة المنورة بمختلف طوائفهم وأجناسهم يقول فيها النبي (ﷺ): (وإن يهود بني عوف أمة مع المؤمنين لليهود دينهم وللمسلمين دينهم مواليهم وأنفسهم إلا من ظلم وأثم فإنه لا يوتغ[*] إلا نفسه وأهل بيته...وأن بينهم النصر على من حارب أهل هذه الصحيفة، وأن بينهم النصح والنصيحة، والبر دون الاثم)[٤].

وحتى عندما لجأ النبي (ﷺ) إلى اجلاء القبائل اليهودية عن المدينة فإن ذلك كان يعود إلى غدرها به ونقضها العهد معه ولم يكن لأسباب دينية، ولهذا فإن المؤرخ اليهودي إسرائيل ولفنسون يعترف بأن النبي (ﷺ) لم يتعرض لصحف اليهود المقدسة في المدينة المنورة ويقارن ذلك بما فعله الرومان حينما دخلوا القدس سنة (٧٠م) (إذ أحرقوا الكتب المقدسة وداسوها بأرجلهم)[٥].

والتاريخ خير شاهد لوفاء رسول الله (ﷺ) بعهوده حتى دفع ديات من قُتِل منهم خطأً وعفوه عن كل معتدٍ مسيء منهم جاءه تائباً، وانه (ﷺ) كان يشيع جنازاتهم ويحضر ولائمهم، ويعود مرضاهم، ويقترض منهم حتى توفي (ﷺ) ودرعه مرهونة عند بعض اليهود في المدينة، وكان (ﷺ) يفعل ذلك ارشاداً وتعليماً للمسلمين وحضهم على التسامح مع انه كان في الصحابة من يقرض رسول الله (ﷺ) بل ويؤثره على نفسه[٦].

---

(١) سورة التوبة، الآية ٨٠.
(٢) فائز صالح محمود، مصدر سبق ذكره، ص ٤٨٧.
(٣) سليمان بن الأشعث أبو داؤد، *سنن أبو داؤد*، ج٣، رقم الحديث ٣٠٥١، (بيروت: دار الفكر، د.ت)، ص ١٧٠.
(*) يوتغ بمعنى يهلك. أبو القاسم محمود بن عمرو الزمخشري، *الفائق في غريب الحديث والأثر*، ج٢، (بيروت: دار المعرفة، دون تاريخ نشر)، ص ٢٦.
(٤) عمر حبتور الدرعي، مصدر سبق ذكره، ص ٥٢.
(٥) نقلاً عن: جمال سند السويدي، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٢.
(٦) شوقي أبو خليل، *التسامح في الإسلام (المبدأ والتطبيق)*، (بيروت: دار الفكر المعاصر، ١٩٩٣)، ص١٤. ص١٤.

لقد ضرب الرسول محمد (ﷺ) مثلاً رائعاً كشخص متسامح في أموره الخاصة، فقد عاش في مكة ما يقارب (١٣) سنة بعد أن تم تكليفه بالرسالة وبأن يكون نبي الله إلى البشر، وأثناء هذه الفترة أُضطهد هو وأتباعه وقتل بعضهم وحتى أراد أعداءه قتله أثناء اقامته بالمدينة المنورة وجلبوا الجيوش لمحاربته ونجى منهم بعزم، وأثناء الحروب التي دارت بينه وبين أعدائه فقد كثيراً من أقاربه وأصدقائه المقربين على أيدي كفار قريش لكن بعد فتح مكة أعلن العفو العام عن أولئك الذين لم يشهروا السلاح في وجهه أثناء دخوله مكة، وقد كتب محمد حسنين هيكل (وقف الآلاف من المسلمين في صفوف المعركة متأهبين ينتظرون كلمة واحدة ليدمروا مكة بأكملها ورجالها خلال دقائق ولكنه لم يكن سوى محمد (ﷺ) ولم يكن سوى رسول الله فلا نفور ولا خصومة أوعداء يمكن أن يجد مكاناً دائماً في قلبه، فقلبه خالٍ تماماً من الظلم والحقد والاستبداد أو الزهو الزائف، وفي أكثر اللحظات حسماً منحه الله القوة على أعدائه ولكن محمد (ﷺ) اختار أن يتسامح وبذلك قدّم للإنسانية جمعاء ولكل الأجيال المتعاقبة مثلاً كاملاً في الطيبة والثقة بالآخرين والنبل والشهامة[١].

وفي خطبة حجة الوداع نتلمس قمة التسامح حينما قال النبي (ﷺ): (يا أيها الناس إن ربكم واحد وإن أباكم واحد ألا لا فضلَ لعربي على أعجمي ولا لأسود على أحمر إلا بالتقوى خيركم عند الله أتقاكم)[٢].

إلى جانب ما تم ذكره تورد كتب التاريخ وصايا الخلفاء الراشدين كأبي بكر الصديق (رضي الله عنه) عندما يوصي جيش أسامة بن زيد قبل خروجه لإحدى الغزوات: (لا تخونوا ولا تغلو ولا تغدروا ولا تمثلوا ولا تقتلوا طفلاً صغيراً ولا شيخاً كبيراً ولا امرأة وتعقروا نخلاً ولا تحرقوه ولا تذبحوا شاة ولا بقرة ولا بعيراً إلا لمأكله...اندفعوا باسم الله) فضلا عن ذلك ماعهده الخليفة عمربن الخطاب (رضي الله عنه) للنصارى عند فتح بيت المقدس عندما اعطاهم امانا لانفسهم واموالهم وكنائسهم وصلبانهم وسقيمها وبريئها وسائر ملتها ،انه لاتسكن كنائسهم ولاتهدم ولاينتقص منها ولامن خيرها ولا من صليبهم ولا شيء من أموالهم ولايكرهون على دينهم ولايضاراحد منهم [٣].

وعلى مستوى الفقه الإسلامي نلاحظ قول الإمام الشافعي: (رأيي صواب يحتمل الخطأ ورأيُ غيري خطأ يحتمل الصواب)، وهذا القول فيه منتهى التسامح[٤].

(١) مارك ري آخرون، مصدر سبق ذكره، ص ٧٦-٧٧.
(٢) نقلاً عن: عمر حبتور الدرعي، مصدر سبق ذكره، ص ٥٢.
(٣) جمال سند السويدي، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٢-١٣٣.
(٤) عبد المجيد الشرفي، مصدر سبق ذكره، ص ٢١.

أضف إلى ذلك أن التاريخ الإسلامي إذا ما قارناه بتاريخ غيره من البلدان نرى انه كان متسماً بدرجات عالية من التسامح خصوصاً إزاء العقائد المختلفة، وحتى رأي البعض من الكُتّاب والباحثين وخصوصاً الباحثين الغربيين المتناولين لموضوع الجزية لمن لا يعتنق الاسلام واظهارها بالمظهر السلبي فيمكن الرد عليهم من خلال القول ان الجزية ليست لوناً من ألوان العقاب وإنما هي مقابل الحماية التي كلفها لهم المسلمون لأن قبول الجزية تثبت معه عصمة الأنفس والأموال، فالذمي مهما ارتكب من مخالفات كبيرة لا ينقض بذلك عهده حتى ولا ينقض عقده كبائر الأفعال كالامتناع عن الجزية وقتل مسلم، فكل هذه الأفعال يعاقب عليها الذمي في القانون كأحد الجناة ولا يعد ذلك خروجاً على الدولة ولا يخرج من عقد الذمة[١].

تقول في معرض ذلك المستشرقة الإيطالية لورا فيشيا فاغليري: (منحت تلك الشعوب حرية الاحتفاظ بأديانها القديمة وتقاليدها القديمة شرط أن يدفع الذين لا يرضون الإسلام ديناً ضريبة عادلة إلى الحكومة تعرف بالجزية، لقد كانت هذه الضريبة أخف من الضرائب التي كان المسلمون ملزمين بدفعها إلى حكوماتهم نفسها، وفي مقابل ذلك منح أولئك الرعايا (المعروفون بأهل الذمة) حماية لا تختلف في شيء عن تلك التي تمتعت بها الجماعة الإسلامية نفسها، ولما كانت أعمال الرسول (ﷺ) والخلفاء الراشدين قد أصبحت فيما بعد قانوناً يتبعه المسلمون، فليس من الغلو أن نصر على أن الإسلام لم يكتفي بالدعوة إلى التسامح الديني، بل تجاوز ذلك ليجعل التسامح جزءً من شريعته الدينية)[٢].

نستخلص من كل ما تقدم إلى القول أن المنظور الإسلامي يرى أن الدين ايمان واعتقاد، أي شعور داخلي للإنسان يقوم على الاقتناع والميل لأنه استسلام وانقياد لله، والإسلام يقر في جميع أنظمته وتشريعاته بالحقوق الشخصية لكل فرد في المجتمع، ولا يسمح بأي ممارسات تؤدي إلى انتهاك هذه الحقوق والخصوصيات[٣].

تتضمن المنظومة الخلقية والسلوكية التي شرعها الدين الإسلامي قيم عليا كالرفق والعفو والإحسان والأمانة، ويحث المؤمنين على الالتزام بها وجعلها سمة شخصيتهم في حياتهم الخاصة والعامة ،وهذه المبادئ تقتضي التزام مبدأ التسامح، ومن خلالها يتضح ان المسلم مطالب دائماً وفي جميع أحواله أن يتحلى بمقتضيات التسامح ومتطلبات العدالة والانصاف والحرص على حقوق الاخرين، ففي الإسلام الأصل في العلاقات الاجتماعية والإنسانية المحبة والمودة والاخاء والتعايش السلمي، وحتى في حالة تباين الميول والرغبات

(١) شوقي أبو خليل، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٢٠-١٢١.
(٢) لورا فيشيا فاغليري، *دفاع عن الإسلام*، تعريب: منير البعلبكي، (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٧٦)، ص ٣٤-٣٥.
(٣) عمر بن سليمان، "مفهوم التسامح في الإسلام"، *مجلة الحكمة للدراسات الإسلامية، مستغانم، الجزائر*، المجلد ٦، العدد ١، (٢٠١٩): ص ٦٠.

والمواقف، فان هذا التباين والاختلاف هو الذي يقوي العلاقة ،ويرسخ أسس ومبادئ التسامح التي يسعى اليها الإسلام[١].

بناءا على ما تقدم يمكن القول ان المنطلقات الفكرية للتسامح التي وردت في القرآن الكريم والسنة النبوية قد شكلت قاعدة فكرية للممارسات الإسلامية المتقدمة لاسيما في عهد الرسول (ﷺ) والخلفاء الراشدين وصولاً إلى الدولة العثمانية، حيث تجسدت في الاتفاقيات والمواثيق السياسية السلمية، كما انها كانت نقيضاً للممارسات ألاخرى التي تفتقر الى التسامح باعتبارها خروجاً وتعارضاً مع النصوص المقدسة (القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة)، وهذا ما سيتم مناقشته من خلال موضوع المبحث التالي الخاص بالتسامح في ظل الدولة العثمانية.

III. المبحث الثالث

التسامح في ظل الدولة العثمانية

تموضعت الدولة العثمانية على مساحات قارية هائلة آسيا وأفريقيا وجزء كبير من أوربا خاصة البلقان، وتملكت مفاتيح بحار واسعة كبحر آزوف والبحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر ومسيطرة على ممرات التجارة العالمية سواء عبر أراضيها أو بحارها، وتمتاز باستقرار سياسي وانتعاش اقتصادي وسيطرة كاملة في أماكن كثيرة ومهيمنة سياسياً في أماكن أخرى كبولندا وفرنسا وغيرهما، ومرعوبة الجانب من قبل دول عديدة في العالم كأوروبا الغربية واسبانيا والبرتغال والكرسي البابوي، وعلى هذا الاعتبار تستحق الدولة العثمانية أن توضع في مصاف أوسع الكيانات السياسية التي عرفها التاريخ العالمي، حيث تقع على أراضي متباينة وشعوب وقوميات واثنيات متمايزة مستقرة تاريخياً إلى حد كبير كل منها في بقعة جيوغرافية لها لغتها ودينها وتراثها كالعرب والأرمن والأتراك والفرس والأكراد والبربر والأقباط والألبان والرومان والسلاف والمجريون والشركس واليهود والمسيحيين وغيرهم، لهذا سعى صانع القرار السياسي العثماني على وضع الأسس لإبقاء كل هذه القوميات تحت حكمه فتعامل معها بمرونة كبيرة فرضتها مبادئ السياسة العثمانية القائمة على التعاليم الإسلامية فضلاً عن أوضاع كل منطقة على حدة، وعلى هذا الأساس سيتم تقسيم المبحث إلى مطلبين، يتناول المطلب الأول نظام الملل في الدولة العثمانية، أما المطلب الثاني فسيناقش سياسة الدولة العثمانية في التعامل مع الأقليات.

(١) محمد محفوظ، *التسامح وقضايا العيش المشترك*، (بيروت: المركز الإسلامي الثقافي، ط٢، ٢٠١٢)، ص١١.

III.أ. المطلب الأول

نظام الملل في الدولة العثمانية

كان العثمانيون حريصين على الالتزام بقواعد الإسلام، لذلك كان العدل بين الناس من أهم الأمور التي حرص العثمانيين على تطبيقها، وكانت معاملتهم لغير المسلمين خالية من أي شكل من أشكال التعصب والظلم، ولم يخطر ببالهم اضطهاد غيرهم بسبب اختلاف الأديان أو القوميات أو الاثنيات متبعين قوله (ﷻ): ﴿ لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾[١]. إذ طبق التسامح مع غير المسلمين داخل مجتمع الدولة العثمانية فحفظت أعراضهم وأموالهم وأملاكهم وأديانهم وأماكن عبادتهم ومقدساتهم وبذل المسلمون أرواحهم مراراً في سبيل الدفاع عنهم والحيلولة دون الإساءة إليهم على اختلاف أديانهم ومذاهبهم[٢].

الملة حسب التقليد السياسي العثماني جماعة تتألف من المواطنين المحليين الخاضعين للباب العالي لها ديانة محددة ولا تنتمي إلى أصل عرقي واحد، وتكون وحدة سياسية-اجتماعية مستقلة تحت سلطة البطاركة والحاخامات الدينية والمدنية، ونظام الملة هو استمرار تاريخي وقانوني لمصطلح أهل الذمة في الفقه الإسلامي، إلا أن الأخير تعبير عن الخبرة العربية بينما الملة تعبير عن الخبرة العثمانية[٣].

فمؤسسة الملة "تنظم شؤون غير المسلمين في الدولة، وذلك بمنحهم حق الاستقلال بانتخاب رؤسائهم الدينيين وحق ممارسة شؤونهم الخاصة في التعليم والقضاء، ودفع الضرائب تحت اشراف رؤسائهم، ومؤسسة الملة هي الوسيطة بين الدولة وأهل الملل الأخرى، إذ يقوم رئيس كل ملة بتلقي الفرمانات والأوامر السلطانية ويبلّغها إلى جماعته ويتابع تنفيذها، وفي المقابل فإن أتباع الملة يبلّغون رؤسائهم الدينيين بمطالبهم"[٤].

وفي الحقيقة أن السلطان محمد الفاتح هو الذي جعل من مؤسسة الملة جزءً من بنية الدولة ووضع لها القواعد والأسس التي لم يسبق لها مثيل في تاريخ الدولة الإسلامية، فبعد فتحه لمدينة القسطنطينية عام (١٤٥٣م) سن حزمة قوانين جديدة اطلق عليها اسم (قانون نامة)

---

(١) سورة الممتحنة، الآية ٢٨.

(٢) خديجة بو خيط وعفاف مزيان، "التسامح الديني وأثاره على الدولة العثمانية من عهد السلطان محمد الفاتح إلى عهد السلطان سليمان القانوني (٨٥٨هـ-٩٧١هـ/١٤٥٣م-١٥٦٦م)"، (رسالة ماجستير منشورة، جامعة الدكتور يحي فارس، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، ٢٠١٦)، ص ١٦.

(٣) خالد عبد القادر الجندي، *الأقليات الدينية في الدولة العثمانية المسيحية-اليهودية الأرمنية*، (أنقرة: دار الاقتصاد للنشر، ٢٠٢٠)، ص ٣٧.

(٤) المصدر نفسه، ص ٣٧-٣٨.

وهي عبارة عن دستور ينظم المرحلة الجديدة بعد الفتح ويأخذ بعين الاعتبار كل المتغيرات وكل المكونات الموجودة في المدينة وفي المجتمع العثماني الجديد بكافة مكوناته العرقية والدينية والمذهبية، حيث أراد السلطان محمد الفاتح الاستفادة من كل الطاقات الموجودة وصهرها ضمن رؤية سياسية تكون بمثابة المحرك الأساسي لانطلاق المشروع الحضاري العثماني(١).

وقانون نامة احتوى على جملة من الفصول القانونية والتشريعية تخص الطوائف غير المسلمة وسُمّي بنظام الملة حيث قسمت الطوائف وفقاً للتنظيمات العثمانية إلى سبعة طوائف أو جاليات دينية ورئيسية وهي الأرثوذكس، الأرمن، الأغريقيون، الرومان، الكاثوليك، البروتستانت، اليهود فضلاً عن العرقيات والطوائف الأخرى فخضعت كل مجموعة لإشراف وتوجيهات رؤسائها الدينيين، وتبعاً لذلك أقرت الدولة العثمانية للبطاركة والحاخامات والأرمن وغيرهم بأنهم ليسوا رؤساء طوائفهم الروحيين فحسب بل رؤسائهم السياسيين أيضاً(٢).

وبذلك يمكن القول أن السلطان محمد الفاتح نجح في تحديد الآليات التي تحدد العلاقة بين المكونات المتنوعة داخل المجتمع العثماني، وقد نتج ذلك ظهور نظام سياسي جديد في الفكر الإسلامي يؤمن بفكرة التعايش ومنفتح على بقية المكونات المجتمعية بل يعتبرها جزءً أصيلاً من الدولة ويتحمل المسؤولية في حمايتها وكذلك في مراقبتها ومحاسبتها، وقد خلق هذا النظام حالة من الاستقرار لكل الطوائف غير المسلمة وخلق حيوية دينامية لهذه الأقليات، وجعلها تنخرط بشكل طبيعي في المشروع السياسي العثماني الذي بات يسيطر على مساحات شاسعة من العالم، كما انعكس هذا النظام السياسي العثماني الجديد في خلق استقرار مجتمعي وأدار حالة التنوع والتعدد بشكل فعال وايجابي مما جعله بمثابة البوصلة التي سيواصل على منوالها بقية السلاطين العثمانيين في إدارة الدولة وفي التعامل مع مختلف هذه المكونات المتعددة والمتنوعة(٣).

استناداً لما تقدم نخلص إلى القول أن الدولة العثمانية استطاعت أن تخلق حالة من الانصهار والمزج بموجب نظام الملل بين مختلف مكونات المجتمع العثماني ليفرز منها منتجاً متناغماً اجتماعياً وحضارياً وسياسياً، فإلى جانب الاعتراف بالحقوق والحريات للطوائف

---

(١) متين شريف أوغلو، "جدلية الدين والسياسة في الدولة العثمانية وانعكاساتها على تجربتها الدستورية"، *مجلة Dogu Anadolu Sosyal Bilimlerde، جامعة ماردين*، العدد ٥١، شباط – مايس، (٢٠٢١): ص ٧٩-٨٠.

(٢) قيس جواد العزاوي، *الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط*، (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط٢، ١٩٩٤)، ص ٨٢؛ كذلك ينظر: البرت حوراني، *الفكر العربي في عصر النهضة*، (بيروت: دار النهار، ط٣، ١٩٧٧)، ص ٥٣.

(٣) متين شريف اوغلو، مصدر سبق ذكره، ص ٨٠.

الغير المسلمة قامت الدولة بتوسيع الدائرة من خلال إشراك هذه الطوائف في الفعل السياسي وفي إدارة الدولة فعلى سبيل المثال لا الحصر في إحصائية للصدور العظام للفترة (١٤٥٣م-١٦٢٣م) فقد تقلد هذا المنصب (٤٨) شخصاً خمسة منهم أتراك فقط والباقي موزعون على الطوائف الأخرى وهذا يعني أن الدولة استطاعت الاستفادة من خبراتهم وامكانياتهم وادماجهم ضمن مشروع الدولة الحضاري فتحولوا إلى قوة فاعلة ساهمت بشكل كبير في تطوير الدولة العثمانية على كافة المستويات[١].

III.ب. المطلب الثاني

سياسة الدولة العثمانية في التعامل مع الأقليات

ينطلق التسامح العثماني في التعامل مع الأقليات والرعايا داخل الدولة من خلال طبيعة السلطات، فنطاق الدولة العثمانية كان نطاق مجتمعات مركبة من أديان وأقوام ومذاهب، ولم تحاول الدولة عبر هيئاتها الحاكمة (السلطانية والدينية) أن تفرض على هذه الجماعات مذهب أهل الدولة الذي هو المذهب الحنفي، صحيح أنها لم تعترف إلا بمذاهب أهل السنة الأربعة واستمرت على تقليد اقفال باب الاجتهاد، إلا أنها تركت لأشكال السلطات المحلية القائمة على الأعراف المحلية وعلى التقليد المذهبي أن تأخذ مجراها ضمن المؤسسات الأهلية وصراع العائلات والعصبيات التي تبرز في مناطقها، وفيما يتعلق بالطوائف غير الإسلامية اكتسبت هذه الأخيرة وضعاً مؤسسياً ضمن لها حقوقاً ملية معترف بها وفق نظام (ديوان الملل)، وهذا الاعتراف العام بالزعماء الروحيين للملل الكبرى في الدولة كان يتيح عملياً لجميع الطوائف غير الإسلامية ان تحتل موقعاً أو أن تطالب بموقع في علاقات السلطة انطلاقاً من هذا الموقف المبدئي للسلطان وانطلاقاً من الحكم العرفي الذاتي الذي مارسته الأطراف التي في الغالب يُترك لها حرية شبه كاملة في العمل وفق آليتها الداخلية لدرجة تجعل بعض الكُتّاب يرى أن هذه الأطراف دولاً داخل الدولة[٢]، أو حكومة وسط حكومة[٣].

أما المسألة الدستورية عند العثمانيين فقد مرت بحالة تطور على مستويين كبيرين، الأول هو المستوى المكاني حيث شكّل انتقال العثمانيين من موقع الى موقع جغرافي اخر انتقالاً إلى واقع جديد يتميز بخصوصيات وبأبعاد ثقافية واجتماعية مختلفة عن الواقع السابق مما يستوجب ثقافة سياسية تتماشى مع واقع التنوع في المناطق الجديدة الأمر الذي ساهم عملياً

(١) كمال السعيد حبيب، *الأقليات والسياسة في الخبرة الإسلامية من بداية الدولة النبوية وحتى نهاية الدولة العثمانية (٦٢٢م-١٩٠٨م/١هـ-١٣٢٥هـ)*، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٢)، ص ٣١٤.
(٢) وجيه كوثراني، *السلطة والمجتمع والعمل السياسي العربي أواخر العهد العثماني وسائط السلطة في بلاد الشام*، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط٢، ٢٠١٧)، ص ٩١-٩٣.
(٣) متين شريف اوغلو، مصدر سبق ذكره، ص ٨١.

في إنضاج فكرة التفاعل مع الآخر والتعايش معه على أساس ما يقتضيه الواقع الجديد حتى تتم عملية الاندماج والتفاعل بشكل سليم وتجنب التصادم، أما المستوى الثاني من الانتقال فهو انتقال على مستوى المفاهيم للنصوص الدينية ومحاولة تنزيلها بشكل سليم مع حالة التنوع والتعدد في الواقع المكاني الجديد(١).

وفي الحقيقة لقد ساهم هذا التنوع من الانتقال في تطوير مستوى وعي العثمانيين السياسي والفكري وساعدهم أيضاً بشكل ملحوظ في تأسيس وتحديث الآليات التشريعية والقانونية الخاصة باستيعاب هذا التنوع والتفاعل معه واكتشاف آليات جديدة لربط جسور التواصل مع الأديان والشعوب المختلفة، ولعل في مبادئ خط شريف كلخانة (١٨٣٩م) وكذلك المرسوم الهمايوني (م١٨٥٦) ما يؤكد ذلك حيث نص الاخيران على إقرار امتيازات للطوائف غير الإسلامية والسماح لها بحرية ممارسة شعائرها الدينية وبناء معابدها بشروط يتوافر فيها التسامح فضلاً عن اعلان المساواة في المعاملة بين جميع الطوائف ومنع استعمال الألفاظ التي تحط من قيمة غير المسلمين وتأمين الحرية الدينية لكل مذهب(٢).

وفي معرض ذلك طالب السلطان عبد العزيز (١٨٦١م- ١٨٧٦) الذي يوصف باسم (السلطان المخلص لشعوب الإمبراطورية العثمانية) من وزرائه أن ينشروا العدل والمساواة والحرية بين رعايا الدولة العثمانية، وأكد ذلك بقوله: (لا أريد أن أرى تفريقاً بين رعاياي وأن الجميع يتساوون بالانعامات السلطانية)(٣).

وفي اجتماع مجلس الدولة العثماني عام (١٨٦٩م) ألقى السلطان خطاباً آخر أكد فيه (أياً كانت العقيدة التي يعتنقها رعايانا فكلم أبناء وطن واحد، وان الاختلافات الدينية لا ينبغي أن تكون سبباً للشقاق بين الرعايا العثمانيين حيث أن لدينا حرية العقيدة) وهذه التصريحات لم يشبها أي قصور بينما لم تصل الحكومات المجاورة في روسيا مثلاً إلى حد مستوى اصدار مثل هذه التصريحات(٤).

وعلى صعيد مشيخة الإسلام التي ظهرت في عهد مبكر من قيام الدولة العثمانية باعتبارها مؤسسة دينية وقانونية وإدارية تهتم بقطاعات ومجالات واسعة داخل الدولة تمكنت

(١) محمد خير علي فرج، "العدالة العملية تجاه المسيحيين في عهد العثمانيين"، *مجلة المقاصد، بيروت*، العدد ٦، (٢٠١٦): ص ١١٣.

(٢) ازهار بلعيالي، "التنظيمات العثمانية وانعكاساتها على الأقليات اليهودية والمسيحية انموذجاً خلال القرن ١٩"، (رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف، الجزائر، ٢٠١٩)، ص ٣٦-٣٩.

(٣) نقلاً عن: نقية حنا منصور، *الأرمن والدولة العثمانية*، (بيروت: دار النهضة العربية، ٢٠١٦)، ص ٧٧.

(٤) نقلاً عن: ايرما لفوفنا فاديفا، *اليهود في الإمبراطورية العثمانية صفحات من التاريخ*، ترجمة: أنور إبراهيم، (المملكة المتحدة: مؤسسة هنداوي، ٢٠٢٣)، ص ٤٥.

هذه المؤسسة من خلال قوانينها أن ترسي جملة من الضوابط والقواعد لتنظيم العلاقات بين الأديان والجماعات الدينية وذلك من أجل حماية الحريات الدينية والثقافية والدفاع عن حقوق الجميع وترسيخ ثقافة التعايش والتسامح بين الدولة والمجتمع من ناحية وبين المكونات المختلفة في النسيج الاجتماعي العثماني من ناحية ثانية، فضلاً عن ذلك أخذت مؤسسة مشيخة الإسلام دورها الفعال في إرساء النصح والإرشاد لولي الأمر، ومن ذلك ما قام به الشيخ زنبلي علي جمالي بمعارضة السلطان سليم الأول عندما حاول منع الحريات الدينية عند المسيحيين وأمر بتحويل كل الكنائس إلى مساجد ورأى أن على جميع المسيحيين أن يدخلوا في الإسلام والذين يمتنعون عن ذلك يجب ان يُقتلوا، عند ذلك قام له الشيخ زنبلي وقال للسلطان: (لا يحق لك هذا والمسيحيون واليهود متى خضعوا ودفعوا الجزية فقد عصموا منك دمائهم وأموالهم) وأصدر فتوى بعدم جواز التعرض لأديانهم وأرواحهم فأذعن السلطان للفتوى ولم يفعل ما عزم عليه[١].

وعن طريق تقصي ودراسة فتاوى المشيخة الإسلامية يتبين لنا التسامح الذي تحمله من خلال عدة أمور[٢]:

١. حرص الدولة العثمانية على احترام الأديان والمقدسات الدينية.
٢. سن قوانين صارمة لمن يتجاوز الحدود في الاعتداء أو الاحتقار من الأديان والمذاهب.
٣. إعمال السياسة الشرعية في معالجة العنصرية والاعتداءات على الغير.
٤. غلق باب الفتنة والاقتتال والنزعات الداخلية للدولة عن طريق القانون والسلطة التنفيذية ومحاربة كل ظواهر الخلاف.

ومن هنا يمكن القول أن للمشيخة أثر مباشر في حفظ الوجود غير الإسلامي داخل الدولة من خلال العدل العلمائي الذي سرى ووصل إلى لب المواطنة، فتساوت كل المذاهب ضمن طوائفهم اسلامياً وغير إسلامي حتى قضوا على كل معالم التفرقة بل انهوا لغة الاستعباد المعنوي والاسترقاق الحسي التي كانت سائدة في ربوع أوربا بشكل رسمي يرعاها وينميها القانون الأوربي المخالف لكل المعاني الإنسانية الفطرية والكونية الربانية[٣].

وفي مجال القضاء داخل الدولة العثمانية نلحظ تسامحاً غير مسبوق، فقد حكم عثمان الأول عندما كان مسؤولاً عن القضاء في ولاية (قره جه حصار) عام (١٢٨٥م) لبيزنطي

(١) أماني بنت جعفر بن صالح الغازي، "الدولة العثمانية من خلال كتابات المستشرقين في دائرة المعارف الإسلامية عرض ونقد وتحليل"، (أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، ٢٠١٠)، ص ١٩٢.

(٢) فائز شبيل، *صور من التعايش والاندماج عند صلاح الدين والقانون العثماني*، (إسطنبول: مركز المجدد للبحوث والدراسات، ٢٠٢٣)، ص ١٣.

(٣) محمد خير علي فرج، مصدر سبق ذكره، ص ١١٦.

مسيحي ضد مسلم تركي، فاستغرب البيزنطي وسأل عثمان كيف تحكم لصالحي وأنا من غير دينك؟ فأجابه بل كيف لا أحكم لصالحك والله الذي نعبده يقول لنا: ﴿ إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤدُّواْ الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ بِالْعَدْلِ﴾[١] وكان هذا التسامح سبباً لدخول هذا الرجل في الاسلام[٢].

ومن خلال متابعة ودراسة وثائق الأحوال الشخصية لأهل الذمة التي وردت في العصر العثماني يتبين لنا ان تصرفات أهل الذمة بجميع أنواعها كانت توثق وتسجل لدى القضاة المسلمين بالمحاكم العثمانية، كما ان الشهود الذين يشهدون بصحة التصرفات القانونية بالمحكمة شهوداً مسلمين وفي بعض الأحيان كان الشهود من أهل الذمة فضلاً عن ان أهل الذمة كانوا يلجأون إلى المحاكم الإسلامية في شؤون معاملاتهم بالرغم من وجود محاكم خاصة بهم[٣].

وتبعاً لذلك يمكن القول أن تسامح القضاء العثماني كان يمكن استشفافه من خلال ما يأتي:

١. تطبيق الشريعة الإسلامية على أهل الذمة في أدق خصوصيات أحوالهم الشخصية.
٢. ان القضايا المسجلة تشير إلى الحالة الاجتماعية لأهل الذمة في العصر العثماني وممارستهم لحياتهم الاجتماعية كالمسلمين تماماً ومشاركتهم في الحياة العامة.
٣. كثرة وثائق أهل الذمة المقيدة بسجلات القضاء العثماني تشير إلى رغبتهم وحرصهم على التقاضي وتوثيق عقودهم لدى القضاة المسلمين كما تبين اقتناعهم بعدالة الإسلام وتفضيلهم الشريعة الإسلامية على شريعتهم، وتفيد أيضاً موافقتهم على تطبيق قواعد الشريعة الإسلامية عليهم ومساواتهم في التقاضي بينهم وبين المسلمين من جميع الوجوه، وهذا ما يوضح بجلاء مدى ما تمتعت به طوائف أهل الذمة في العصر العثماني من حرية وعدالة ومساواة بينهم وبين المسلمين مما يشهد للدولة العثمانية بتسامحها وعدلها بين الجميع[٤].

واعتماداً على ما تقدم التزم العثمانيون تعاليم الإسلام فيما يتعلق بغير المسلمين الذين يعيشون داخل الأراضي العثمانية، فالمجتمع الذي قامت على أسسه الدولة العثمانية مجتمعاً متعدداً، ومن غير الجائز أن يقوم المجتمع بدون الاعتراف بالتعددية بما لا يتعارض وأهداف الأمة، إذ تمكنت الدولة بفعل سياسة التسامح تحويل هذه المكونات إلى عناصر فاعلة، فتمكن

(١) سورة النساء، الآية ٥٨.
(٢) زياد أبو غنيمة، *جوانب مضيئة في تاريخ العثمانيين الأتراك*، (عمان: دار العرفان للنشر والتوزيع، ١٩٨٣)، ص ٧٥-٧٦.
(٣) سلوى علي ميلاد، *وثائق أهل الذمة في العصر العثماني وأهميتها التاريخية*، (القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٨٣)، ص ٣٢-٣٣.
(٤) المصدر نفسه، ص ٢٣.

المسلمون من التعايش مع غير المسلمين في المدن العثمانية، ولم يكن هناك أي تفريق بينهم في اللغة أو الدين أو اللون أو القومية، ومن الطبيعي أن يكون للذميين في الدولة ملامح تجعلهم مختلفين عن المسلمين، وهذا نتاج طبيعي للاختلاف في الدين، فقد كانوا محل احترام لأنهم بشر قبل كل شيء، فعلى سبيل المثال كان المسلمون مكلفون بأداء فريضة الزكاة بينما أهل الذمة معفون من دفعها وبدل ذلك كانوا يدفعون الجزية سنوياً بحسب القدرة المالية حتى ان البعض منهم قد اعفي من دفع هذه الجزية كالفقراء ورجال الدين والمرضى والمسنين والعاطلين عن العمل ولم يكونوا مجبرين على الجهاد والانخراط في الجيش ويتبعون تعاليم دينهم(١).

وحتى الأحوال الشخصية والميراث وشؤون التعليم اعتبرت من بين الأمور المرتبطة بالأديان والمذاهب فخولت السلطات جميع الطوائف حق انشاء المدارس وادارتها وتحديد لغتها وبرامج تعليمها بعيداً عن التدخل أو محاكاة ما هو موجود داخل الهيئات التعليمية في العهد العثماني (٢).

هذا ولم يتوقف التسامح على المجال السياسي بل تعداه إلى الميدان الاقتصادي من خلال نظام (الامتيازات الأجنبية) والذي تطور عبر القرون المتتالية والتي نال التجار الأجانب بموجبه تسهيلات كثيرة في حماية الممتلكات وتبادل السلع والتنقل حتى انهم حصلوا في بعض الفترات على حقوق أكثر من رعايا الدولة أنفسهم، كذلك أعطى القانون ضمان حرية العبادة لهؤلاء واحترام مساكنهم ومنعت الدولة مواطنيها من استخدام العنف ضدهم كما ان لهم الحق في عرض مشاكلهم للقنصليات التابعة لدولهم وتطبيق قوانينهم الخاصة بهم(٣).

إذن يمكن القول ان الدولة العثمانية لم تكن تقبل بنظام الطبقات في المجتمع، إذ لايمكن تصنيف المجتمع أو تقسيم شرائحه إلى رعايا عنصريين قوميين ومتدينين أو تصنيفه بحسب المذاهب الدينية، فلا رعايا من الدرجة الأولى ورعايا من الدرجة الثانية أو رعايا من الدرجة الثالثة بل هناك رعايا عثمانيون فقط، حيث لم يكن مصطلح (عثماني) أو (الأمة العثمانية) سوى دلالة حضارية على كل الذين يعيشون في الدولة العثمانية من المسلمين وغيرهم من الملل الأخرى لأن المصطلح يشير إلى الجنسية أو المواطنة في لغتنا السياسية المعاصرة،

---

(١) خديجة بوخيط وعفاف مزيان، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠؛ كذلك ينظر: خالد عبد القادر الجندي، مصدر سبق ذكره، ص ص ٩-١٠؛ وكذلك ينظر: إيرمالفوفنا فاديفا، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥.

(٢) رأفت غنيمي الشيخ، "التعليم الطائفي والأجنبي في الدولة العثمانية وانعكاساته على التعليم في انحاء الوطن العربي"، *مجلة التربية، اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم، الدوحة*، العدد ٧٠، آذار، (١٩٨٥): ص ١٢٦.

(٣) نايف عبد نايف النجم، "اليهود والامتيازات الأجنبية في بلاد الشام في القرن التاسع عشر"، *مجلة آداب الفراهيدي، جامعة تكريت، كلية الآداب*، العدد ٩، كانون الأول، (٢٠١١): ص ١٥٥-١٥٧.

وبالإضافة إلى وجود أهل الذمة لابد لنا من القول ان هناك تحت حكم الدولة رعايا من غير أهل السنة ومن الصحيح أنهم ليسوا كثيري العدد لكنهم كانوا موجودين كالزيديين في اليمن والجعفريين في العراق والدروز في لبنان وسوريا والاسماعيليين في مصر والعلويون في سوريا والأرمن والشركس وغيرهم وكان باستطاعة هؤلاء ممارسة شعائرهم ومعتقداتهم بكل حرية أو تدخل في شعائرهم وخير مثال على ذلك سماح الدولة العثمانية بتدريس الفقه الشيعي في النجف بمستوى جامعي(١).

وقد أكد مبدأ التسامح العثماني عدد كبير من الكُتّاب الغربيين والمستشرقين نذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر برنارد لويس اذ يقول (كانت المسيحية واليهودية في نظر العالم الإسلامي دينين سماويين ينظر إليهما في المعاملة الحسنة والتسامح الكبير الذي لاقاه أصحاب الديانات السماوية في المجتمع العثماني على الرغم من موقف المسيحيين العدائي للإسلام كديانة منافسة)(٢).

نستخلص من كل ما تقدم أن لسياسة التسامح التي مارسها العثمانيون تجاه الأقليات والحريات التي منحوها لهم لعبت دوراً كبيراً في خلق مناخ سياسي ومجتمعي تسوده ثقافة الحوار والتعارف والتعايش السلمي التي أرساها الدين الإسلامي منذ العهد النبوي والتي كان لتوسعها وانتشارها أثر إيجابي في انخراط أغلب هذه الأقليات في حركة المجتمع والمساهمة في توفير السلم الاجتماعي وكذلك كان سبباً في انتشار الدولة وتوسعها فضلاً عن ان لهذه السياسة أعمق الأثر في اعتناق عدد غير قليل من الديانات الأخرى لمبادئ الدين الإسلامي بعد ان نظر هؤلاء بإعجاب لسلوكيات وأخلاق الفاتحين العثمانيين مقارنة بما كانت تعانيه هذه الشعوب من ظلم واستعباد من قبل حكامهم السابقين قبل وصولهم لمرحلة الحكم الإسلامي العثماني.

الخاتمة

ان التسامح لا يسهم فقط في جعل التعايش السلمي ممكناً ، بل يعمل أيضا على تعزيز الانفتاح من خلال تبني طرق تفكيرمتنوعة يمكن أن تساهم في تحقيق التنمية الشاملة، كما ان تبادل الأفكار من مختلف أنحاء العالم يعززمن فهمنا للعالم بشكل أفضل، والتسامح قرينة متلازمة للمجتمعات المتقدمة في كافة المجالات ، فكلما ارتفعت مستويات التسامح ساعد ذلك في تجنب الصراعات والانقسامات المجتمعية مما ينعكس إيجابيا على السلم الاجتماعي ، وعلى العكس فان انخفاض مستويات التسامح يؤدي الى تفاقم الصراعات والانقسامات

(١) خالد عبد القادر الجندي، مصدر سبق ذكره، ص ١٩-٢٠.
(٢) برنارد لويس، *الغرب والشرق الأوسط*، ترجمة: نبيل صبحي الطويل، (لاغوس: دون دار نشر، ١٩٦٥)، ص ٢١٥.

المجتمعية مما يؤثر سلبا على السلم الاجتماعي ،ومن خلال البحث تم الوصول إلى النتائج الاتية :

١. ان التسامح هو قيمة بشرية عليا ومبدأ أساسي يشير إلى" ثقافة التعايش السلمي والتشارك المبنية على قيم العدالة والسلام والديمقراطية والتضامن، وهو ثقافة ترفض العنف وتعمل لتثبيت الوقاية من النزاعات".
٢. ان للتسامح مجالات عديدة منها التسامح الفكري والسياسي والاجتماعي والديني فضلاً عن المجالات الأخرى.
٣. ان الدين الاسلامي هو دين السماحة العالمي للبشرية جمعاء، فهو عدَّ التسامح فضيلة أخلاقية وضرورة مجتمعية وسبيل لضبط الاختلافات وادارتها من خلال التأكيد على كرامة الانسان وان الاختلافات بين البشر واقعة بمشيئة الله (ﷻ).
٤. ان التسامح الاسلامي يستند إلى ركيزتين أساسيتين هما القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة.
٥. ان التسامح في القرآن الكريم له مظاهر عديدة يتمثل في مبدأ حرية العقيدة وحرية الفكر والتعددية فضلاً عن أن القرآن أكد على حرية الرأي والدعوة إلى الصفح والعفو في العلاقة بين المسلمين بعضم وبينهم وبين غيرهم.
٦. ان السنة النبوية مليئة بقيم التسامح وخير دليل خطبة حجة الوداع حينما قال النبي (ﷺ): (...ألا لا فضل لعربي على عجمي ولا لأسود على أحمر إلا بالتقوى...).
٧. ان التسامح اعتمد كمبدأ أساسي في الحكم الاسلامي ابتداءً من العهد الراشدي وصولاً إلى نهاية حكم الدولة العثمانية التي سطّرت مثالاً حياً لقيم التسامح من خلال سياستها في التعامل مع الأقليات وهو ماتم تلمسه من خلال تسامح القضاء وتسجيله للمنازعات التي تحدث بين غير المسلمين وكذلك تقلد المناصب داخل الدولة الى جانب تأسيس المدارس الخاصة بالاقليات ،وكذلك ماقامت به مشيخة الإسلام التي حفظت الوجود الغير الإسلامي واعتبرته ركنا أساسيا من اركان السلم المجتمعي فضلاً عن اعتماد نظام الملل كأحد الدواوين الرئيسية في أعمدة الحكم السياسي.

المصادر

- القرآن الكريم.

أولاً: المعاجم والقواميس

١. ابو الحسن علي ابن سيده، *المحكم والمحيط الأعظم*، الجزء الأول، بيروت: دار الكتب العربية، ٢٠٠٠.

٢. زين الدين أبو عبد الله الرازي، *مختار الصحاح*، الجزء الأول، بيروت: الدار النموذجية للنشر، ١٩٩٩.
٣. محمد بن احمد بن الأزهري، *تهذيب اللغة*، الجزء الثاني، بيروت: دار احياء التراث العربي، ٢٠٠١.
٤. محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني (د.ت)، *تاج العروس من جواهر القاموس*، الجزء السادس، بيروت: دار الهداية.
٥. محمد بن مكرم بن علي ابن منظور، *لسان العرب*، الجزء الثاني، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٩٣.
٦. "محمد ناصر زعيتر، *موسوعة أشد الناس عداوة*، حلب: دار الرضوان للنشر، ٢٠٠١.
٧. معجم لاروس الصغير، باريس: دون دار نشر، ١٩٩٠.

ثانياً: الكتب العربية والمترجمة

١. أبو القاسم محمود بن عمرو الزمخشري، (د.ت)،*الفائق في غريب الحديث والأثر*، الجزء الثاني، بيروت: دار المعرفة.
٢. احمد شوقي بنيوب وآخرون، *الطائفية والتسامح والعدالة الانتقالية من الفتنة إلى دولة القانون*، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٣.
٣. ايرمالفوفنا فاديفا، *اليهود في الامبراطورية العثمانية صفحات من التاريخ*، ترجمة: أنور ابراهيم، المملكة المتحدة: مؤسسة هنداوي، ٢٠٢٣.
٤. البرت حوراني، *الفكر العربي في عصر النهضة*، بيروت: دار النهار، الطبعة الثالثة، ١٩٧٧.
٥. برنارد لويس، *الغرب والشرق الأوسط*، ترجمة: نبيل صبحي الطويل، لاغوس: دون دار نشر، ١٩٦٥.
٦. خالد عبد القادر الجندي، *الأقليات الدينية في الدولة العثمانية المسيحية-اليهودية-الارمنية*، أنقرة: دار الاقتصاد للنشر، ٢٠٢٠.
٧. زياد أو غنيمة، *جوانب مضيئة في تاريخ العثمانيين الاتراك*، عمان: دار العرفان للنشر والتوزيع، ١٩٨٣.
٨. ستيفن ديلو، *التفكير السياسي والنظرية الاجتماعية*، ترجمة: ربيع وهبة، القاهرة: المشروع القومي للترجمة، ٢٠٠٣.
٩. سلوى علي ميلاد، *وثائق أهل الذمة في العصر العثماني وأهميتها التاريخية*، القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٨٣.
١٠. سليمان بن الأشعث أبو داؤد، *سنن ابي داود*، (د.ت)، الجزء الثالث، بيروت: دار الفكر.

١١. شوقي أبو خليل، *التسامح في الاسلام (المبدأ والتطبيق)*، بيروت: دار الفكر المعاصر، ١٩٩٣.
١٢. صالح الحسن، (د.ت)، أب اللاعنف رؤية اسلامية أولية في ثقافة التسامح، بيروت: شبكة الفكر للنشر والتوزيع.
١٣. عمار طالبي، *ابن باديس حياته وآثاره*، الجزء الأول، بيروت: دار اليقظة العربية، ١٩٦٨.
١٤. "عمر حبتور الدرعي، *التسامح في الشريعة الاسلامية تجربة دولة الامارات العربية المتحدة انموذجاً*، أبو ظبي: جامعة محمد الخامس"، ٢٠٢٠.
١٥. فائز شبيل، *صور من التعايش والاندماج عند صلاح الدين والقانون العثماني*، إسطنبول: مركز المجدد للبحوث والدراسات، ٢٠٢٣.
١٦. قيس جواد العزاوي، *الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط*، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الثانية، ١٩٩٤.
١٧. "كمال السعيد حبيب، *الأقليات والسياسة في الخبرة الاسلامية من بداية الدولة النبوية وحتى نهاية الدولة العثمانية (٦٢٢م-١٩٠٨م/١هـ-١٣٢٥هـ)*"، القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٢.
١٨. لورا فيشيا فاغليري، *دفاع عن الاسلام*، تعريب: منير البعلبكي، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٧٦.
١٩. ماجد الغرباوي، (د.ت)، "التسامح ومنابع اللا تسامح فرص التعايش بين الأديان والثقافات، بغداد: الدار الحضارية للطباعة والنشر.
٢٠. ميشيل ماكلو وآخرون، *التسامح النظرية والبحث والممارسة*، ترجمة: عبير محمد انور، القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٥.
٢١. نقية حنا منصور، *الأرمن والدولة العثمانية*، بيروت: دار النهضة العربية، ٢٠١٦.
٢٢. هيربرت بوسه، *أسس الحوار في القرآن الكريم دراسة في علاقة الاسلام باليهودية والمسيحية*، ترجمة: احمد محمود هويدي، القاهرة: المشروع القومي للترجمة، ٢٠٠٥.
٢٣. وجيه كوثراني، *السلطة والمجتمع والعمل السياسي العربي أواخر العهد العثماني وسائط السلطة في بلاد الشام*، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الثانية، ٢٠١٧.
٢٤. وليم كلي رايت، *تاريخ الفلسفة الحديثة*، ترجمة: محمود سيد احمد، القاهرة: المشروع القومي للترجمة، ٢٠٠١.

ثالثاً: الرسائل والأطاريح الجامعية

١. أزهار بلعيالي، "التنظيمات العثمانية وانعكاساتها على الأقليات اليهودية والمسيحية انموذجاً خلال القرن ١٩"، رسالة ماجستير منشورة، جامعة محمد بوضياف، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، الجزائر، (٢٠١٩).
٢. أماني بنت جعفر بن صالح الغازي، "الدولة العثمانية من خلال كتابات المستشرقين في دائرة المعارف الاسلامية عرض ونقد وتحليل"، اطروحة دكتوراه منشورة، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الاسلامية، مكة المكرمة، (٢٠١٠).
٣. خديجة بوخيط وعفاف مزيان، "التسامح الديني وآثاره على الدولة العثمانية من عهد السلطان محمد الفاتح إلى عهد السلطان سليمان القانوني (٨٥٨هـ-٩٧١هـ/١٤٥٣م-١٥٦٦م)"، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الدكتور يحيى فارس، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، الجزائر، (٢٠١٦).

رابعاً: المجلات والدوريات

١. جمال سند السويدي، "التطرف الديني في العالمين العربي والإسلامي"، *مجلة حمورابي، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، بغداد*، العدد ٣٠، (٢٠١٩).
٢. حسن عبد الجليل العبادلة، "التسامح في القرآن الكريم"، *مجلة جهات الاسلام، سلطنة عُمان*، المجلد ٥، العدد ٢، (٢٠١٢) .
٣. خولة احمد محمد وغصون خالد شريف، "التسامح الاجتماعي وعلاقته بالسمات الشخصية لدى طلبة كلية التربية الأساسية"، *مجلة كلية التربية، جامعة واسط*، العدد ٢، (٢٠٢٠).
٤. داؤد بن سليمان الظفري، "قراءة في كتاب التسامح الفكري في المؤسسات التعليمية"، *مجلة اشراقة، جامعة نزوى، سلطنة عُمان*، العدد ١٨٠، (٢٠٢٤).
٥. رأفت غنيمي الشيخ، "التعليم الطائفي والأجنبي في الدولة العثمانية وانعكاساته على التعليم في انحاء الوطن العربي"، *مجلة التربية، اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم ، الدوحة*، العدد ٧٠، (١٩٨٥).
٦. رغد سليم، "مفهوم التسامح الاسلامي وانعكاسه على واقعية التعايش السلمي"، *مجلة دراسات فلسفية، بيت الحكمة، بغداد*، العدد ٣٦، (٢٠١٥).
٧. عبد السلام بنعبد العالي، "التسامح والحرية"، *مجلة يتفكرون، مؤسسة مؤمنون بلا حدود، الرباط* ، العدد ١، (٢٠١٣).
٨. عبد المجيد الشرقي، "حول التسامح والحرية"، *مجلة يتفكرون، مؤسسة مؤمنون بلا حدود، الرباط*، العدد ١، (٢٠١٣).

٩. علي عباس مراد وفاتن محمد رزق، "التسامح في بعض الحضارات القديمة"، *المجلة السياسية والدولية، بغداد*، العدد ٢٢، الجامعة المستنصرية، (٢٠١٢).
١٠. عمر بن سليمان، "مفهوم التسامح في الإسلام"، *مجلة الحكمة للدراسات الاسلامية، مستغانم، الجزائر*، العدد ١، المجلد ٦، (٢٠١٩).
١١. فاتن احمد السكافي، "اشكالية التسامح والتعليم الديني"، *مجلة القبس للدراسات النفسية والاجتماعية، جامعة يحيى الفارس، الجزائر*، العدد ٢، (٢٠٢٠).
١٢. فاطمة رمضان عبد الرحمن، "هل يعد التسامح السياسي أمراً مشروعاً؟"، *مجلة كلية الآداب للإنسانيات والعلوم الاجتماعية، جامعة الفيوم، مصر*، المجلد ١٢، العدد ٢، (٢٠٢٠).
١٣. فائز صالح محمود، "التسامح وقبول المختلف في الفكر العربي الإسلامي"، *مجلة ابحاث كلية التربية الأساسية، جامعة الموصل*، المجلد ٩، العدد ٢، (٢٠٠٩).
١٤. متين شريف اوغلو، "جدلية الدين والسياسة في الدولة العثمانية وانعكاساتها على تجربتها الدستورية"، *مجلة Dogu Andolu Sosyal Bilimlerde، جامعة ماردين*، العدد ٥١، (٢٠٢١).
١٥. محمد خير علي فرج، "العدالة العملية تجاه المسيحيين في عهد العثمانيين"، *مجلة المقاصد، بيروت*، العدد ٦، (٢٠١٦).
١٦. نايف عبد نايف النجم، "اليهود والامتيازات الاجنبية في بلاد الشام في القرن التاسع عشر"، *مجلة آداب الفراهيدي، كلية الآداب، جامعة تكريت*، العدد ٩، (٢٠١١).

خامساً: المصادر الأجنبية

1. Berry and R. Kalin, (1995),Multicultural and ethnocentrism in canda of the cognitive behavioral the rapies, candian journal press, canda,.
2. Nations UNISCO, (1995),Year of united nations for tolerance.

سادساً: شبكة المعلومات الدولية

١. رضية بنت سليمان الحبسية، (٢٠٢٣)، التسامح الفكري، موقع الرؤية الالكتروني، مقال متاح في شبكة المعلومات الدولية على الموقع: www.alroya.com.
٢. عبد الأحد مصطفى عبد الرحمن لو، (٢٠٢١)، نظرية التسامح من منظور الدبلوماسية القرآنية، مقال متاح في شبكة المعلومات الدولية على الموقع: www.hbku.edu.qa .